



المعلومات المطلوبة تمهيداً لاجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي
المفتوح العضوية المعنى بمنع الفساد في دورته الثالثة عشر

مقدمة:

بناءً على طلب أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تزويدهم ببعض المعلومات المطلوبة تمهيداً لاجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعنى بمنع الفساد في دورته الثالث عشر، والمقرر عقده في فيينا خلال شهريونيو 2022م، إذ تتمحور هذه المعلومات حول ماتمخض عن اجتماع الدورة الثانية عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعنى بمنع الفساد الذي عُقد خلال الفترة 16-18 يونيو 2021م من توصيات تحث الدول الأطراف المشاركة بخبراتهم حول تنفيذ الاتفاقية، والنجاحات والتحديات والمساعدة التقنية التي تحتاجها الدول الأطراف، والدروس المستفادة من تنفيذ الاتفاقية وإيلاء الإهتمام من جديد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد وفقاً لقراري المؤتمر 6/7 و6/8، ونظراً لذلك فإن موضوعات المناقشة ستكون على النحو التالي:

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- التحديات والممارسات الجيدة في مجال اذكاء الوعي والتثقيف والتدريب والبحوث في مجال مكافحة الفساد.

وعليه نورد المعلومات المطلوبة حسب ما جاء في فحوى الطلب المشار إليه أعلاه:

المعلومات المطلوبة:

المعلومات المطلوبة من الدول الأطراف فيما يتعلق بالترويج ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

1. يرجى وصف (الاستشهاد والتلخيص) الإجراءات أو الخطوات التي تم اتخاذها -إن وجدت أو يخطط لاتخاذها- لتنفيذ الحكم ذي الصلة من الاتفاقية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الإمتثال الكامل للاتفاقية على النحو التالي:

1. فيما يتعلق بالنزاهة في المشتريات العامة وإدارة الأموال العامة (المادة رقم 9)
2. فيما يتعلق بإبلاغ الناس (المادة رقم 10)
3. فيما يتعلق بمشاركة المجتمع (المادة رقم 13)

أولاً: فيما يتعلق بالنزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية المادة رقم (9)، قد ترغب الدول الأطراف في تقديم معلومات عن التدابير التالية:

• استخدام منصات الإنترنت لإدارة المشتريات العامة والإشراف عليها لمنع الفساد وتعزيز الشفافية وضمان المنافسة والمعايير الموضوعية في صنع القرار.

• استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة المادة رقم (9) الفقرة 2

• استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد وتحليل مخاطر الفساد

- تضمنت التشريعات والقوانين في مملكة البحرين مسألة الشفافية والنزاهة في إدارة المشتريات العامة والإشراف عليها لضمان معايير المنافسة، وعليه فإن مجلس المناقصات والمزايدات قد عمل على دعم عملية الشفافية والمنافسة الشريفة في المناقصات عبر نشر كل ما يتعلق بالمشتريات عبر الموقع الإلكتروني الرسمي حيث يتضمن الموقع على وجه الخصوص المناقصات المعلنة وتنقسم إلى المناقصات العامة والمدرجة للفتح والعطاءات المفتوحة والترسيات والموقع متاح للجمهور، كما يشمل وصف متكامل لكل مناقصة، ويشمل هذا الموقع الاحصائيات بشكل دوري للترسيات والعطاءات المستلمة والقيمة الاجمالية للمناقصات بالدينار البحريني، حيث إن هذا الموقع الإلكتروني يعتبر الواجهة الأولى للإطلاع على أحدث المستجدات والأخبار حول ممارسات المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية في مملكة البحرين، ويعد هذا المجلس الجهة التنظيمية المشرفة على ممارسات المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية في مملكة البحرين، لذا فهي تحرص على ان تتصف كافة الممارسات والآليات بالشفافية والعدالة للإرتقاء بمكانة مملكة البحرين لتصبح مؤشرا عالميا لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة، كما تحرص على دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال

المحافظة على المال العام. Tender Board - Kingdom of Bahrain

- ويحتوي الموقع الإلكتروني لمجلس المناقصات على استمارات الكترونية صنفتم على النحو التالي: استمارة تسجيل الجهة المتصرفة، استمارة المراسلات الإلكترونية، استمارة طلب إعادة النظر/ التظلم، نموذج خطة المشتريات.

- كما للمجلس حضور متميز على مواقع التواصل الاجتماعي كتويتر والانستغرام واليوتيوب.

- أعتمدت مملكة البحرين التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، وذلك إنطلاقاً مع ما نص عليه دستور مملكة البحرين بهذا الشأن في المادة (9) من أن «لأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن»، كما تضمن الدستور الأحكام ذات الصلة في المواد (109-118)، والتي شملت في مجملها تحديد السنة المالية، وإعداد مشروع قانون الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها، وإصدار الميزانية، والحساب الختامي، فضلاً عن الأحكام الأخرى المتصلة.
- ونظراً لطلب معلومات عن استخدام المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة فإنه يتم نشر كافة جداول قانون الميزانية والميزانية العامة للسنتين الماليين على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في مملكة البحرين، والتي قد أصدرت تعميم رقم (6) لسنة 2011 بشأن الأحكام الرئيسية لضوابط التصرفات المالية للوزارات والجهات الحكومية، لتحقيق الإدارة السليمة للموارد المتوفرة وإستقرار السياسات المالية وتعزيز الرقابة المالية والإدارية.
- فضلاً عن دور الحكومة الإلكترونية التي تربط جميع وزارات ومؤسسات الدولة في موقع الكتروني موحد يتضمن العديد من الخدمات، على الموقع الرسمي كما أن لديها خط خاص للتواصل مع الجمهور، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر والانستغرام واليوتيوب والواتساب ولنكد ان، وتعتبر الحكومة الإلكترونية البوابة الوطنية الإلكترونية لمملكة البحرين والتي تقدم معلومات عامة عن مملكة البحرين، وهي بوابة للوصول إلى الخدمات الإلكترونية العامة ومنصة للتواصل مع الجهات الحكومية من خلال وسائل المشاركة الإلكترونية المتاحة. [مملكة البحرين - بوابة الحكومة الإلكترونية \(bahrain.bh\)](http://bahrain.bh)

● على وجه الخصوص قد تشمل المعلومات المطلوبة وصف الممارسات الجيدة المعتمدة والتحديات التي تم مواجهتها في اعتماد هذه التدابير.

- بالنسبة للممارسات الجيدة فإن مملكة البحرين تنتهج نهجاً متقدماً ومتميزاً على المستوى الدولي في مسألة تعزيز الشفافية في إدارة المشتريات العمومية وإدارة الاموال العمومية من خلال وضع برنامج الكتروني متكامل لتنظيم هذه المسألة ولضمان الشفافية والعدالة وتقليل فرص الفساد.

ثانياً: فيما يتعلق بإبلاغ الناس (المادة رقم 10)، قد ترغب الدول الأطراف في تقديم معلومات عن التدابير التالية:

- البيانات المتاحة عبر منصات الانترنت من البيانات المفتوحة والمعلومات الحكومية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعزيز استخدام المنصات أو البوابات عبر الانترنت لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة بما يتضمن المعلومات المتعلقة بتنظيم وعمليات صنع القرار في الإدارة العامة وكذلك عن الممارسات القانونية.

قد تشمل المعلومات المطلوبة مايلي:

- استخدام المواقع الالكترونية والمراسلات عبر الانترنت والارشيف عبر الانترنت أو اي وسيلة اخرى يتم من خلالها اتاحة المعلومات المتعلقة بالمنظمة وعمليات التشجيع واتخاذ القرار في الإدارة العامة للجمهور العام.
- الخطوط العريضة للقوانين والاجراءات واللوائح والسماح لأفراد الجمهور بالحصول على معلومات عن تنظيم وعمليات صنع القرار في الإدارة العامة من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات بما في ذلك تفاصيل عن انواع الهيئات المطلوب منها نشر المعلومات،
- نطاق المعلومات التي يتم نشرها ، والوسائل التي يتم نشر المعلومات من خلالها
- وصف لانواع المعلومات التي يجب اتاحتها عند طلب احد فراد الجمهور (على سبيل المثال ، التشريعات الخاصة بالمعلومات او الوصول الى المعلومات ،
- معايير حماية الخصوصية والبيانات الشخصية عند النظر في الكشف عن مثل هذه المعلومات ،
- وصف المبادرات عبر الانترنت لرفع مستوى الوعي العام بالمعلومات المتاحة وكيف يمكن الحصول عليها عبر الانترنت

- يتم نشر المعلومات في جميع مواقع التواصل الاجتماعية الرسمية للدولة وغير الرسمية من قبل المؤسسات الخاصة وكذلك من الأفراد حيث يتم تداول هذه المعلومات الهامة والتي تشكل الرأي العام، فضلاً عن النشر في الصحف والتي الآن أصبحت صحفاً إلكترونية تنافس الورقية، وفي هذا الصدد فإن التشريع البحريني قد كفل في قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الصادر بمرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر في الفصل الأول والثاني حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين ، وقد جاء تحديداً في المادة (31) للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها ، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل منها ، كما أشتملت المادة (32) من القانون على " يحظر فرض أية قيود تعوق تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في

الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلان والمعرفة ، ذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن الوطني والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.

- كما قامت حكومة البحرين منذ عدة سنوات بإنشاء صفحة الحكومة الالكترونية على شبكة الانترنت www.bahrain.bh ، الهدف من هذه الصفحة نشر كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل الحكومة حيث تم مشاركة أغلب الوزارات والهيئات الحكومية في هذه الصفحة من أجل التيسير على كافة أفراد المجتمع للحصول على خدمات معينة يحتاجها المواطن، بالإضافة إلى نشر الوعي لدى كافة بكيفية عمل كل وزارة أو إدارة من إدارات الحكومة واختصاصاتها والخدمات التي تقدمها ، بذلك يستطيع كل فرد الإطلاع على كل ما يحتاجه من معلومات مثل الإطلاع على قوانين الدولة وأنظمتها وكافة القرارات والتعليمات التي تصدر من وزارات الدولة وهيئاتها، إضافة إلى ذلك يكون في مقدور الفرد معاملاته اليومية إلكترونياً عن طريق مواقع الحكومة الالكترونية ودون الحاجة إلى زيارة الجهة المختصة بتقديم هذه الخدمات، وذلك كله من أجل التيسير والتسهيل على أفراد المجتمع، ولتبسيط الإجراءات بأقل جهد وبأقصر وقت لخدمة العملاء بمملكة البحرين وخارجها وهي تتميز بالشفافية والعدالة.

- كما أن المجلس الأعلى للمناقصات بمملكة البحرين قد دشن أيضاً طرح المناقصات عن طريق الموقع الالكتروني لمزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص في مجال طرح المناقصات ، كما أن القوانين التي تسن وتقر يتم نشرها في الجريدة الرسمية بمملكة البحرين وبالطبع يشمل ذلك جميع القوانين الجديدة والمعدلة المتعلقة بمكافحة الفساد ، فضلاً عن موقع هيئة التشريع والإفتاء القانوني التي تشمل جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين ، وجميع التشريعات الصادرة في الجريدة الرسمية www.legalaffairs.gov.bh

- وتجدر الإشارة إلى أن ديوان الخدمة المدنية وهو بمثابة الجهاز الذي يشرف على أعمال وزارات وهيئات الدولة ومؤسساتها قد دشن موقعاً إلكترونياً www.csb.gov.bh يحوي في صفحاته العديدة على كثير من المعلومات التي تهم الأفراد ، سواء كانوا موظفين حكوميين أو من العامة، مثل تشريعات الخدمة المدنية من قانون ولائحة وتعليمات وقرارات، بالإضافة التعريف بالخدمات المقدمة من كل إدارة من إدارات الديوان، وأيضاً يوفر الموقع الإستثمارات المتعلقة بالخدمة المدنية والنشرات، وليس هذا فقط وإنما يوفر الموقع قسماً للإعلان عن الوظائف الشاغرة وقسماً آخر يختص بالإحصائيات والإستبيانات، والهدف من ذلك كله هو خدمة المواطن وتيسير الخدمات ونشر الوعي لدى أفراد المجتمع.

- وإيماناً بأن السماح بنشر نتائج التحقيقات المتعلقة بالفساد والمخالفات التي يتم إكتشافها في الوقت المناسب ، له آثاره الإيجابية من حيث كسب ثقة المواطنين وردع الأشخاص المخالفين،

فضلاً عن منح المجتمع المدني الحق في الإطلاع على هذه التقارير الرقابية السنوية من خلال نشرها، فإنه يتم نشر الإجراءات المتخذة حيال التجاوزات والنتائج التي خلصت إليها اللجنة التنسيقية المشكلة من قبل رأسه مجلس الوزراء والتحقيق في موضوع الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، ونشر الإحصاءات ذات الصلة، والمخالفات التي تم إحالتها للجهات المختصة وما آلت إليه من إحالة للنيابة العامة أو للمحاكم.

- والجدير بالذكر فإن نشر التقارير السنوية بعد تقديمها لمجلس النواب لا يتعارض مع المادة (32) من قانون الرقابة المالية والإدارية، لأن مجرد وضع التقرير على منضدة المجلس يعتبر في حد ذاته نشرًا للتقرير، لا سيما أن مناقشة هذه التقارير في مجلس النواب وبحضور أفراد من الجماهير لمتابعة المداولات من شرفات المجلس وبث هذه المداولات من خلال أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، من منطلق حق المواطن في معرفة الكيفية التي تدار بها أجهزة الدولة والأموال العامة.

- كذلك نشر كافة التقارير المحلية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية، ووضع مملكة البحرين العام والمؤشرات والاتجاهات التي تدرس حالة مملكة البحرين بالنسبة للتصدي لأفة الفساد.

- خاصة أن مملكة البحرين طلبت إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نشر ملخص تقرير مملكة البحرين بشأن الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية فيما يتعلق بتنفيذ الفصلين الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والرابع "التعاون الدولي" بعد إكمال كافة متطلبات الدورة الأولى من عملية الإستعراض، بهدف نشر أهم الملاحظات الواردة في التقرير.

- كما أن الجهة المختصة في مملكة البحرين المعنية بمكافحة الفساد تقوم بنشر القوانين المتعلقة بجرائم الفساد في الصحف المحلية بشكل دوري، بالإضافة إلى الإحصاءات المتعلقة بقضايا الفساد، والعمل على نشر معلومات تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد من خلال الحملات الوطنية التوعوية التي تكون على مدار العام، كما أن جميع المعلومات المتصلة تم إتاحتها على الموقع الإلكتروني لإدارة مكافحة جرائم الفساد www.acees.gov.bh

- كذلك لا تغفل بأن معظم الوزارات ومؤسسات الدولة لديهم موقعاً إلكترونياً يتضمن كافة المعلومات المتصلة.

- فضلاً عن ذلك فيما يتعلق بتيسير وصول الناس إلى سلطات إتخاذ القرار المختصة تناولت المادة (29) من الدستور "أن لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابةً وبتوقيعة، ولا تكون مخاطبة السلطات بأسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية.

- كذلك موقع الافتاء والتشريع يقوم بنشر كافة التشريعات والقوانين السارية في مملكة البحرين والتعديلات الواردة عليها. www.lloc.gov.bh
- على وجه الخصوص قد تشمل المعلومات المطلوبة وصف الممارسات الجيدة المعتمدة والتحديات التي تم مواجهتها في اعتماد هذه التدابير.
- لدى مملكة البحرين نظاماً إلكترونياً ييسر على الجمهور الحصول على المعلومات.

ثالثاً: فيما يتعلق بمشاركة المجتمع (المادة رقم 13)، قد ترغب الدول الأطراف في تقديم معلومات عن التدابير التي تشمل:

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين الفعالية والكفاءة في تنفيذ الاتفاقية، من خلال استخدام آليات الحكومة الإلكترونية ومنصات الانترنت وتطبيقات الهواتف الذكية والخدمات الإعلامية بواسطة الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، لتشجيع أفراد وجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات

المجتمع المحلي على المشاركة النشيطة في منع الفساد ومحاربته، ولتوعية الجمهور بوجوده وأسبابه ومدى خطورته والتهديد الذي يطرحه.

- تعزيز الشفافية ومساهمة الجمهور في عمليات صنع القرار ولاسيما من خلال منصات الإنترنت لتيسير التشاور مع الجمهور بشأن القضايا المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته.
- احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها ولاسيما من خلال منصات الإنترنت.
- إنشاء آليات متاحة للاستخدام على الإنترنت لإبلاغ الجهات المعنية، مع إمكانية عدم إفشاء الهوية، بمعلومات عن أي حوادث قد تشكل أحد الأفعال المجرمة وفقاً للإتفاقية وقوانينها الوطنية.

- أن مملكة البحرين قد سعت لوضع التدابير اللازمة في سبيل دعم مشاركة المجتمع المدني من أفراد ومنظمات ومؤسسات لا تنتمي إلى القطاع العام للمشاركة والمساهمة في المبادرات الرامية إلى الوقاية ومنع ومكافحة الفساد ، والعمل على إذكاء الوعي بالمخاطر والآثار السلبية المترتبة عليه ، وذلك في ضوء إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تناولت في أحد محاورها العمل على تعزيز الشراكة المجتمعية من منطلق إن تحقيق الأمن أصبح مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع كما إن مشروع الشراكة يعلي من أداء الأجهزة الرقابية ليعزز من مكافحة مظاهر الفساد في المجتمع ويتحقق ذلك من خلال :

- فتح قنوات التواصل المجتمعية وتعزيزها ودفع عملية التوعية في المجتمع.
- تعزيز دور الحملات الوطنية لمكافحة الفساد وإشراك القطاع العام والخاص في المساهمة في تطويرها.
- تشجيع كافة أفراد المجتمع في الإسهام في الحملات الوطنية لمكافحة الفساد وطرح مبادرة وطنية يشارك فيها المجتمع بأفراده ومؤسساته وقطاعاته."

- إن مملكة البحرين قد أنتهجت العديد من السياسات لتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات وتشجيع إسهام الناس فيها ولتيسير حصول الناس فعلياً على المعلومات ، والتي تضمن الإجابة عليها في ما ورد في المادة (10) من الإتفاقية ، كما نضيف بأنه وفقاً لدستور مملكة البحرين في المادة الأولى البند (د) فإن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"

- كما نص البند (هـ) من الدستور " للمواطنين ، رجالاً ونساءً ، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق الانتخاب والترشيح ، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، ولا يجوز أن يحرم المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون.
- كما نصت المادة (43) من الدستور " للملك أن يستفتي الشعب في القوانين والقضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد ، ويعتبر موضوع الاستفتاء موافقاً عليه إذا أقرته أغلبية من أدلوا بأصواتهم ، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة و نافذه من تاريخ إعلانها ، وتنشر في الجريدة الرسمية" وفي ما يتصل بذلك ، نورد المثال التالي:
- ميثاق العمل الوطني في البحرين: يعتبر ميثاق العمل الوطني وثيقة ، احتوت على مبادئ عامة و أفكار رئيسية، الهدف منها إحداث تغيرات جذرية في منهج العمل والأداء ، وتحديث سلطات الدولة ومؤسساتها، تنفيذاً لرغبة حضرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، وتطلعات شعب البحرين.
- وفي 22 نوفمبر من عام 2000 ، اصدر ملك مملكة البحرين، أمراً أميرياً رقم 36 لسنة 2000 ، بتشكيل لجنة وطنية عليا، لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني .
- تشكلت اللجنة من 44 عضواً، برئاسة وزير العدل والشؤون الإسلامية .
- شملت اللجنة على وزراء ، وكبار الموظفين ، وأعضاء مجلس الشورى ، وبعض اساتذة الجامعات ، وبعض من أعضاء الجمعيات المهنية والأهلية .
- عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات ، حفلت بالمناقشات والمداولات ، أثمرت بالكثير من الأفكار والملاحظات والمقترحات الإيجابية .
- في 23 من شهر يناير عام 2001 ، صدر أمر أميري رقم 8 لسنة 2001 ، بدعوة المواطنين للإستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني.
- في يومي الأربعاء 14 فبراير والخميس 15 فبراير من عام 2001 ، أقبل المواطنون ممن بلغ 21 سنة من عمره، إقبالاً شديداً على مراكز التصويت ، وكان ذلك اليوم احتفالاً قومياً تشهده البلاد ، وبدأ الشعب تجاوباً تاماً مع رغبة الملك ، في تطوير النظام السياسي للبحرين في استفتاء عام ، سادته النزاهة وحسن التنظيم ، وأشادت به كافة طوائف الشعب ، وجميع دول العالم، ووافق الشعب البحريني على ميثاق العمل الوطني بنسبة 98,4% ، وكانت المشاركة الشعبية عالية إذ بلغت 90,3% من المؤهلين للتصويت.
- ومن منطلق رؤية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في خلق "شراكة مجتمعية حقيقية تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والمساءلة"، خاصة أن مملكة البحرين أعتبرت الحق في الحصول على المعلومة جزء لا يتجزأ من الحق الأساسي في حرية التعبير والنشر في مملكة البحرين منذ قيام المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، وهو ما يظهر من خلال وصول عدد الصحف اليومية في البحرين إلى خمس صحف بعدما كانت اثنتين ،

وقد صدر في هذا المجال المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وتعكف السلطة التشريعية حالياً على مناقشة مشروع قانون جديد بشأن الصحافة والذي تضمن رفع عقوبة الحبس عن الصحفيين حفاظاً على كرامة الصحفي واحتراماً لحرية الصحافة ، خاصة مع التطورات السريعة والمتلاحقة في هذا المجال، والتي تتطلب معايير إضافية واشتراطات ضرورية لقيام حرية رأي وتعبير مسؤولة تتوافق مع أسس ومقومات حماية المجتمع والدولة من أية تحديات تواجهها، وبما يضمن مزيداً من المكتسبات للعمل والجماعة الصحفية بشكل خاص، لا سيما مع توجهات الدولة ناحية تشجيع الاستثمار في مجال الإعلام، وجعل البحرين مركزاً إعلامياً شاملاً ونقطة جذب إقليمي للعمل الإعلامي برمته، التقليدي منه والحديث.

- والجدير بالذكر في هذا الصدد ، أشادت لجنة الحريات الصحفية في الإتحاد العام للصحفيين العرب بحالة حرية الصحافة في مملكة البحرين ، وذلك في التقرير السنوي لعام 2015-2016م ، حيث أكد التقرير أن جميع الصحف في المملكة تتمتع بهامش كبير من حرية الرأي ، ولديها المجال الواسع عند طرح كافة القضايا والآراء دون أي شكل من أشكال الرقابة المسبقة، حيث اجواء الإنفتاح السائدة والمناخ التنظيمي الذي يمنع فرض أي توجه أو يفرض أي نوع من أنواع الرقابة ، وهو ما مكن كافة المشتغلين في الحقل الصحفي من التعرض بالنقد والرأي لكافة القضايا والآراء دون سقف يحددها غير ماتفرضه الضوابط الدستورية والقانونية.

- كذلك أشتملت رؤية مملكة البحرين الإقتصادية حتى عام 2030 على مسألة تحفيز وتعزيز العدالة من خلال التزام القطاعين العام والخاص بالشفافية ، وتوفير أجواء التنافس الحر العادل في كافة المعاملات ، سواء أكان ذلك مرتبطاً بالتوظيف أم بمزاد عام لبيع أراض أم ترسية مناقصة ، ويكمن دور الحكومة في توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن حماية المستهلكين والمعاملة العادلة لأصحاب الأعمال بمن فيهم المستثمرون الأجانب ، وهذا يعني استئصال الفساد ، والسعي إلى التطبيق العادل للقوانين، فضلاً عن أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تركز على دور الإدارة الرشيدة وقيامها على مبادئ العدالة وسيادة القانون والعمل المؤسسي وفقاً لأعلى المعايير التي تضمن كفاءة الأداء من خلال أعمال مبادئ النزاهة والشفافية ، ورسم السياسات الواضحة لإدامة الحراك التنموي.

- وكذلك دعم الدور المدني ومنحه الفرص لمراقبة الأداء العام، حيث تمارس منظمات المجتمع المدني نشاطات عديدة لدعم قيم النزاهة، ومن أبرزها الجمعية البحرينية للشفافية، التي تأسست في نوفمبر 2001، وتهدف لنشر القيم والمبادئ الداعمة للشفافية والمناهضة للفساد، إلى جانب الدور الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية في إطار هامش الحرية الذي تتمتع به في مناقشة القضايا العامة

- إلى جانب وجود هيئة للحكومة الالكترونية وبوابة للحكومة الالكترونية تتضمن كافة المعلومات الخاصة بمملكة البحرين في النطاق القانوني المسموح به ، وبالتالي فإن الإفصاح عن بعض المعلومات يحكمها القانون خصوصاً فيما يتعلق بالمصلحة العامة والأمن الوطني ، هذا إلى جانب أن النواب لديهم كامل الصلاحيات وهم ممثلي الشعب بالإطلاع على كافة

- المعلومات اللازمة للتحقيقات، فضلاً عن ذلك أن جميع المعلومات متاحة للمهتمين والمختصين ، والآليات التي تعمل بها مملكة البحرين أولاً بأول سواءً عن طريق وسائل الإعلام ، والمواقع الالكترونية ، والجريدة الرسمية ، ومواقع التواصل الاجتماعي الرسمية.
- هذا وبالتالي نجد أن معظم المؤسسات الرسمية في مملكة البحرين ، لديها مواقع الكترونية تتضمن وتتيح كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات التي يحتاجها المواطن ، بما في ذلك كافة التشريعات واللوائح والقوانين والقرارات الوزارية والإدارية ، وكذلك ما تناولة وسائل الاعلام وخاصة الصحافة من تناول الأوضاع المالية والميزانيات العمومية وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- وهناك العديد من القوانين في مملكة البحرين التي تسهم في دعم نشر المعلومات وجعلها متيسره للعامة ، كقانون المناقصات الذي أنشأ بموجب مرسوم ملكي في 9 يناير 2003م ، بغرض تحقيق الشفافية في المشتريات الحكومية وتحقيق العدالة والمنافسة.
- كما لانغفل أن مملكة البحرين قد كفلت حماية الشهود والمبلغين خاصةً أن السلطات المعنية بمكافحة الفساد تشجع على الإسهام والمشاركة في منع ومكافحة الفساد إلى جانب السلطات المعنية ، ويعتبر التبليغ عن الجرائم بشكل عام وجرائم الفساد بشكل خاص من الواجبات التي تحقق الشفافية والمساءلة وحماية المال العام والحفاظ عليه، فضلاً عن منح المواطن بشكل عام وسيلة أكثر فعالية لمراقبة أداء اصحاب المسؤولية.
- أتمدت مملكة البحرين التدابير اللازمة لإحترام وحماية إلتماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها ، وذلك كما جاء في قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الصادر بمرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر في الفصل الأول والثاني حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين ، وقد جاء تحديداً في المادة (31) للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها ، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل منها ، كما أشتملت المادة (32) من القانون على " يحظر فرض أية قيود تعوق تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلان والمعرفة ، ذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن الوطني والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.
- كما تضمنت أحكام القانون رقم (16) لسنة 2014م ، بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة ، العقوبات المترتبة على إفشاء المعلومات والوثائق التي يؤدي إفشاء مضمونها إلى تهديد سلامة الدولة أو إلى حدوث أضرار خطيرة بأمنها أو مصالحها.
- وعلى مستوى مؤسسات الدولة الرسمية فإن السلطة المعنية بمكافحة الفساد في مملكة البحرين تقوم بنشر وتزويد كافة وسائل الإعلام بالمعلومات المطلوبة ، لبناء الثقة بالقنوات القانونية ، وذلك عبر التعامل بشفافية إزاء جميع المخالفات التي تم إحالتها للنيابة العامة، ونشر الإحصائيات المرتبطة بالفساد وربطها بالأغلبية المرتبطة بالنزاهة، مع مراعاة حقوق المهتمين وسمعتهم.

- كما أن ديوان الخدمة المدنية يحرص أشد الحرص على تزويد وسائل الاعلام بالمعلومات وبالتالي فإن الديوان يسعى جاهداً لنشر المعلومات التي تكافح الفساد المالي والإداري ويعمل على معالجتها أيضاً من خلال الرقابة الادارية وفقاً للقوانين والأنظمة المتبعة في الخدمة المدنية مع مراعاة الموظفين وصون حقوقهم الوظيفية.
- بادرت السلطات في مملكة البحرين بتدشين موقعاً إلكترونياً يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالسلطة المعنية بمكافحة الفساد والتعريف بها وبمهامها وواجباتها وأهدافها وعنوانها وأرقام الإتصال بها، فضلاً عن العمل على التعريف بهذه السلطة من خلال الندوات وورش العمل والمحاضرات التي تقوم بإعدادها أو المشاركة بها ، وإصدار المطبوعات التعريفية بالإدارة المعنية بمكافحة الفساد ومواقع التواصل الإجتماعية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، هذا إلى جانب دور الحملات التوعوية في ذلك.
- هذا وقد تم تدشين خط وطني ساخن لمكافحة الفساد (نزاهة 992) منذ عام 2009م، تم الترويج له من خلال الحملات الوطنية ، وهو مخصص لتلقي بلاغات المخالفات والشبهات ذات العلاقة بجرائم الفساد ، وقد تم وضع برنامج وآلية متكاملة لضمان السرية وحماية المعلومات الواردة وكذلك بيانات المبلغين، في سبيل حمايتهم من أي اضطهاد أو ضرر قد يلحق بهم.
- إلى جانب ماسبق فإنه كذلك يوجد بريد الكتروني خاص للإبلاغ عن جرائم الفساد hotline.acu@moipolice.bh، إلى جانب وجود صفحة خاصة للإبلاغ عن المخالفات وممارسات الفساد على الموقع الإلكتروني لإدارة مكافحة جرائم الفساد ، إلى جانب الطرق التقليدية للإبلاغ مثل الحضور الشخصي أو إرسال رسالة بريدية ، هذا ويتم التعاون مع إحدى الإدارات المختصة التابعة لوزارة الداخلية لإستحداث وتصميم تطبيق على الهاتف النقال يتضمن صفحة للإبلاغ عن المخالفات وممارسات الفساد بكل سهولة وسرية، ويجري حالياً التعاون مع الحكومة الالكترونية لربط صفحة الابلاغ الالكترونية للإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني مع الصفحة الرئيسية في الحكومة الالكترونية.
- كذلك قام ديوان الخدمة المدنية بإعتماد عدد من التدابير المناسبة ، حيث تم تدشين خط ساخن ، بالإضافة تعريف الجمهور بمفاهيم الرقابة الإدارية ودورها ، من خلال مواقع التواصل الإجتماعية ، ونشر الإحصاءات الخاصة بالبلاغات الإدارية ضمن الصحف المحلية ، بالإضافة إلى طباعة المنشورات التعريفية الخاصة بإدارة الرقابة الإدارية والخط الساخن .
- ويسعى الديوان دائماً لفتح سبل التواصل مع الجماهير وذلك عن طريق وسائل التواصل عبر الخط الساخن والتي تمثلت في الهاتف والبريد الالكتروني و بريد الادارة والرسائل الرسمية الفاكس والحضور الشخصي وذلك من أجل استلام البلاغات الإدارية ، وبناءً على ماتقدم فقد كانت حصيلة عام 2015م هي (116) بلاغاً إدارياً، ومن جهة اخرى سعى الديوان إلى إدراج خاصية التبليغ الالكتروني ضمن التطبيق الخاص بالهواتف الذكية ، وذلك بالتنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية ، وتدشين حملة ترويجية خاصة بالخط الساخن من المتوقع إطلاقها خلال العام 2016م.

- على وجه الخصوص قد تشمل المعلومات المطلوبة وصف الممارسات الجيدة المعتمدة والتحديات التي تم مواجهتها في اعتماد هذه التدابير.
- من أمثلة أنواع التحديات التي قد تواجهها الدول الأطراف مايلي:
- تطوير الإطار التشريعي المناسب لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل شفافية القطاع العام ومكافحة الفساد.
- بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تطوير حلول البرمجيات والاجهزة لخدمة مجموعة واسعة من اصحاب المصلحة
- انخفاض مستويات استخدام انظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجمهور بسبب الوصول المحدود الى الانترنت او لاسباب اخرى
- بناء قدرة السلطات الحكومية ذات الصلة على التنفيذ الفعال للتشريعات المتعلقة بالشفافية والوصول الى المعلومات
- تو افر جودة البيانات في اشكال مفتوحة والصعوبات في بناء قاعدة بيانات يمكن الوصول اليها
- صعوبات في تنسيق الاجراءات التي تتخذها الوكالات الحكومية لتنفيذ التشريعات والسياسات المعتمدة

لاتواجه مملكة البحرين أي تحديات في هذا الصدد.

هل تحتاج الى مساعدة تقنية لتنفيذ هذه المواد؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد اشكال المساعدة التقنية المطلوبة على سبيل المثال:

- المساعدة التشريعية: يرجى وصف نوع المساعدة
- بناء المؤسسات: يرجى وصف نوع المساعدة
- صنع السياسات: يرجى وصف نوع المساعدة
- بناء القدرات: يرجى وصف نوع المساعدة
- البحوث وجمع البيانات والتحليل: يرجى وصف نوع المساعدة
- تسهيل التعاون الدولي مع الدول الاخرى: يرجى وصف نوع المساعدة
- اخرى يرجى التحديد: يرجى وصف نوع المساعدة

لاتحتاج مملكة البحرين إلى المساعدة التقنية في هذا المجال

- هل تم تقديم اي مساعدة تقنية لك؟ اذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم وصف عام لطبيعة المساعدة، بما في ذلك معلومات الجهة المانحة.

- لم يتم تقديم طلب للمساعدة التقنية من قبل مملكة البحرين في أي وقت سابق.
- عند تقديم المعلومات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ترغب الدول الاطراف في الرجوع الى ماقدمته من تقارير للاجتماعين السادس والسابع للفريق العامل المعقودين في عامي 2015 و عام 2016م،

رابعاً: المعلومات المطلوبة من الدول الاطراف فيما يتعلق بالتحديات والممارسات الجيدة في مكافحة – اذكاء الوعي والتعليم والتدريب واعادة التنظيم بشأن الفساد المادة 13 الفقرة 1 ج

- يرجى وصف وتلخيص التدابير التي اتخذها بلدك ان وجدت او تخطط لاتخاذها الى جانب الاطار الضغير المتصور ذي الصلة من الاتفاقية وخاصة برامج التوعية والتثقيف والتدريب والبحث في مجال مكافحة الفساد

المعلومات المطلوبة قد تشمل:

- وصف برامج التوعية ذات الصلة التي تستهدف عامة الناس او مجموعات محددة في المجتمع
- وصف برامج البحث الهادفة الى زيادة المعرفة بالفساد في المجتمع
- وصف الدورات او الوحدات التعليمية التي تم تقديمها في المدارس الابتدائية والثانوية والتي تتضمن عناصر مكافحة الفساد او القضايا ذات الصلة مثل النزاهة
- الأخلاق والحقوق والواجبات المدنية والتعليم المالي او الحكم
- وصف الدورات او الوحدات التعليمية التي تم تقديمها في الجامعات والتي تتضمن عناصر مكافحة الفساد او القضايا ذات الصلة مثل الادارة العامة او المشتريات العامة او النزاهة أو الاخلاق او القانون الجناسية او قانون الشركات
- وصف ادوات ومنهجيات التدريس والتعلم المبتكرة التي استخدمها لتعزيز وتسهيل برامج التعليم في المدارس والجامعات بشأن مكافحة الفساد
- وصف تقنيات التعليم عن بعد التفاعلية وادوات التعلم الالكتروني حول مكافحة الفساد والنزاهة وسيادة القانون في مؤسسات التعليم الثانوي والعالي لانشاء مساحة افتراضية للطلاب والمعلمين للمشاركة في التعلم المبتكر
- وصف كتيبات التدريب والمناهج الدارسية والمناهج الدراسية وحزم الدورات التدريبية وةالمواقع الالكترونية والمواد الاخرى المتعلقة ببرامج التثقيف في مجال مكافحة الفساد في المدارس والجامعات

• زصف الجهود المبذولة لتشجيع مساهمة الشباب في منع حدوث القرنة وتعزيز ثقافة احترام القانون والنزاهة

• احصاءات عن عدد الطلاب المشاركين في برامج التعليم لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات

- أن السلطة المعنية بمكافحة الفساد في مملكة البحرين أولت الأهمية للحملات الإعلامية لمكافحة الفساد لإذكاء الوعي بمخاطره على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وتعمل على الترويج للخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد ودعم دور المجتمع المدني في خلق المبادرات الرامية إلى الوقاية ومنع الفساد في إطار هذه الحملات التوعوية، مع الوضع في الاعتبار أن تكون هذه الحملات مبنية على أسس علمية متخصصة حسب الوضع العام لمملكة البحرين، في سبيل إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة والمساءلة وبناء شراكة مجتمعية حقيقية، والعمل على الحد من ممارسات الفساد لصون المال العام من أيدي المفسدين وخلق بيئة آمنة تدفع عجلة التنمية، وفقاً لما جاء في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

- وفيما يلي موجز للأنشطة الإعلامية التي قامت بها السلطات المعنية بمكافحة الفساد والتي تسهم في عدم التسامح م الفساد والبرامج التوعوية الأخرى التي تشمل المناهج المدرسية والجامعية:

• الإحتفال سنوياً باليوم العالمي لمكافحة الفساد من خلال إقامة الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بإذكاء الوعي بأهمية مكافحة الفساد والمخاطر المترتبة عليه.

• مد جسور التعاون مع منظمات المجتمع المدني للمشاركة والمساهمة في الحملات الوطنية في سبيل تكامل الأدوار بين السلطات وجميع مكونات المجتمع، وبالتالي أثمر هذا التعاون العديد من النتائج المبشرة، وكانت البداية في التعاون بعقد ورش العمل والمحاضرات والندوات على مدار العام للتعريف بماهية الفساد وإذكاء الوعي بمخاطره، وأهمية مكافحته، في ضوء المعايير الدولية والتشريعات والإجراءات السارية في مملكة البحرين، لرفع الوعي ببعض القضايا المتصلة بالفساد وأهمية الشفافية والنزاهة في البيئة الإدارية والمالية.

• عقد ورش عمل ومحاضرات وندوات متخصصة لموظفي القطاع العام والخاص على مدار العام في سبيل التعريف بعمل إدارة مكافحة جرائم الفساد والترويج للخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد (نزاهة 992) وإذكاء الوعي بماهية الفساد والآثار السلبية المترتبة عليه.

• التواصل مع المجالس الشعبية في محافظات المملكة لإلقاء المحاضرات ذات الصلة ومناقشة الأحكام القانونية والإجرائية والتعريف بالخط الوطني الساخن والترويج له،

- دعوة عدد من مؤسسات الدولة للمشاركة في الحملة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال الترويج للحملة عبر المواقع الرسمية لهذه الجهات، وإرسال إرشادات دورية للموظفين في القطاعين العام والخاص تتعلق بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني.
- تدشين حساب في تويتر والإنستغرام للترويج للحملة الوطنية لمكافحة الفساد، وتدشين حساب رسمي عبر "الفيسبوك" وربطه بالحساب الخاص بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- الالتقاء المباشر مع الجماهير والترويج للحملة في كافة محافظات المملكة وتوزيع الهدايا والمطبوعات التعريفية.
- إقامة المعارض التوعوية المتصلة بمكافحة الفساد في المجمعات التجارية للقاء الجماهير بشكل مباشر والرد على إستفساراتهم ومناقشتهم والإطلاع على توجهاتهم.
- التركيز على دور الخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد والذي يعتبر أحد القنوات الآمنة التي من الممكن أن يلجأ لها أي مكون من مكونات المجتمع للإدلاء بأي معلومات قد تكون بها شبهة فساد أو ممارسات غير قانونية.
- التعاون مع معهد الإدارة العامة (بيبا) لإعداد دورات تدريبية في موضوع الفساد والتعزيز النزاهة وذلك للمدراء والمستجدين في سوق العمل وللمجموعة من الموظفين المشاركين ضمن الدفعات من برنامج دبلوم التهيئة للقطاع العام ، وبالفعل تحول هذا الإقتراح إلى تعاون على أرض الواقع بين السلطات المعنية بمكافحة الفساد ومعهد الإدارة العامة.
- تكريم ومنح مكافآت مالية للأشخاص المتعاونين مع السلطات المعنية بمكافحة الفساد نظير جهودهم الطيبة في الكشف عن قضايا الفساد بشكل سري ومتكتم لعدم تسرب اسمائهم وبياناتهم وذلك حمايةً لهم من أي ضرر قد يلحق بهم جراء التعاون مع السلطات المعنية في مكافحة الفساد.
- المشاركة في العديد من الإحتفالات والفعاليات على المستوى الوطني للترويج للحملة الوطنية المعنية بمكافحة الفساد وإذكاء الوعي بأهمية مكافحة الفساد.

- أما على صعيد البرامج التوعوية التي تشمل المناهج الدراسية والطلبة الجامعيين فإن مملكة البحرين قد أولت من خلال الأستراتيجية الوطنية ترسيخ منهجية فاعلة منسقة لمكافحة الفساد تتمركز في أحد محاورها على تطوير المناهج المجتمعية في المؤسسات التعليمية لكي تشمل مفاهيم

النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد ، والعمل على تنمية الوازع الديني في المؤسسات التعليمية ودور العبادة،ومن هذا المنطلق فإن السلطات قامت في هذا الصدد بإتخاذ مايلي:

- تم التعاون مع وزارة التربية والتعليم لإدراج موضوع النزاهة ومكافحة الفساد في المناهج الدراسية.
- كما تم التعاون مع إدارة العلاقات العامة بوزارة التربية والتعليم للتنسيق وإلقاء المحاضرات التوعوية لطلبة المدارس الثانوية سواء الحكومية أو الخاصة على مدار العام الدراسي.
- تم إعداد المسابقات الفنية المتعلقة بغرس ثقافة نبذ الفساد للطلبة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، من خلال تشجيعهم لتقديم أعمال فنية وتقديم الجوائز المجزية للأعمال الفائزة.
- كذلك تم تدشين مجموعة قصص قصيرة للأطفال في عدد من المدارس الابتدائية في مملكة البحرين تتضمن مفاهيم النزاهة والأمانة لغرس هذه المفاهيم الإيجابية لدى النشئ.
- أيضاً تم إلقاء المحاضرات في الجامعات الحكومية والخاصة في مملكة البحرين، والمشاركة في المعارض الخاصة بالطلبة الجامعيين من يوم المهن والمعرض الجنائية ، فضلاً عن إقامة معرض توعوي خاص بمكافحة الفساد في الحرم الجامعي للقاء الطلبة الجامعيين والعمل على توعيتهم بأهمية التصدي للفساد في بيئة العمل كونهم الجيل القادم.
- أيضاً إطلاق مسابقات للطلبة الجامعيين لتقديم أعمالاً توعوية تعنى بالفساد وذلك لإشراكهم وتوعيتهم بمخاطر الفساد مع تخصيص جوائز مجزية للأعمال الفائزة.

يرجى تحديد الاجراءات المطلوبة لضمان أو تحسين تنفيذ المادة 13 الفقرة 1 هـ بشأن تنفيذ برامج تثقيفية

لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات واي تحديات قد تواجهها في هذا الصدد

امثلة على انواع التحديات التي قد تواجهها الدول الاطراف تشمل التحديات مايلي:

- التحديات المتعلقة باعتماد او تنفيذ تدابير تعليمية لمكافحة الفساد، والحاجة الى تقديم الدعم بعد ادخال دورات اكااديمية جديدة، بما في ذلك من خلال تدريب اعضاء هيئة التدريس المسؤولين عن تقديم مثل هذه الدورات
- والتحديات المتعلقة بمحدودية الموارد، قدرة محدودة او منهج مثقل بالاعباء

هل تعتبر ان اي مساعدة تقنية مطلوبة للسماح لك بالتنفيذ الكامل لهذا البند؟ اذا كان الامر ذلك فما هي اشكال المساعدة التقنية المحددة التي تحتاجها؟

- المساعدة التشريعية: يرجى وصف نوع المساعدة
 - بناء المؤسسات: يرجى وصف نوع المساعدة
 - صنع السياسات: يرجى وصف نوع المساعدة
 - بناء القدرات: يرجى وصف نوع المساعدة
 - البحوث وجمع البيانات والتحليل: يرجى وصف نوع المساعدة
 - تسهيل التعاون الدولي مع الدول الاخرى: يرجى وصف نوع المساعدة
 - اخرى يرجى التحديد: يرجى وصف نوع المساعدة
- لا تحتاج مملكة البحرين لأي مساعدة تقنية في هذا المجال.

هل تم تقديم اي مساعدة تقنية لك بالفعل؟ اذا كان الامر كذلك فيرجى تقديم وصف عام لطبيعة المساعدة بما في ذلك معلومات الجهات المانحة ، والمعلومات المطلوبة من الدول الاطراف. لم يتم سابقاً طلب أي مساعدة تقنية من قبل مملكة البحرين.